

مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي.

ستيتو مليكة

بن بوزيان محمد

جامعة تلمسان

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة و تحليل مسار وواقع السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي ؛مع إبراز السبب اللجوء إلى مثل هذه الاتفاقات كون الدولة الجزائرية واجهت عدة صعوبات خاصة مع نهاية الثمانينات ؛ و بالتالي تغير بذلك مسار أداء السياسة النقدية في الجزائر . كما سنقوم بإبراز تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني ككل و في الأخير سنتوقف على أهم نتائج ومسار السياسة النقدية في ظل تعديل القانون 10/90، كما نحاول أن نوظف في تحليلنا لكل الفترات المعنية بالدراسة أهم المؤشرات المفسرة لأداء السياسة النقدية ؛ و كذا مدى أهمية إنجاز الإصلاح المصرفي بما يسمح من مواكبة بنوكنا العامة و الخاصة و ما تفرضه العولمة من تحكم و سرعة في معالجة المبادلات التجارية و حركة رؤوس الأموال ¹.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد و القرض (10/90)

الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث بعد ما ورثت غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، و كانت أول خطوة قامت بها آنذاك هي الشروع في تطبيق حزمة من الاصطلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، و مست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية ، و كغيره من القطاعات ، شهد القطاع المالي ، أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد و القرض في أبريل 1990. و من أجل تحليل مسار السياسة النقدية قبل صدور قانون 10/90؛ و كذا سنخرج عن أثار برامج التكيف على واقع السياسة النقدية بالجزائر .

المطلب الأول: واقع السياسات النقدية في اتفاقات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي

إن السياسة النقدية تعتبر بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية ؛ بحيث لها تأثيرا على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي ². إلا ان الحديث عن مستقبل الاقتصاد

¹ * السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (ممثلة في المصرف المركزي) للتأثير على كمية النقود و حجم الائتمان في الاقتصاد و يكون الغرض من هذه السياسة هو تحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل المحافظة على استقرار الأسعار و محاربة التضخم أو تنشيط الطلب في حالة الركود الاقتصادي ؛ و من ثم زيادة الدخل و التشغيل أو المساعدة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.. و عليه يمكن تعريفها حسب الاقتصادي G.Lbach على أنها : العمل الذي تقوم به الحكومة و يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة او و ودائع أو سندات حكومية . الاقتصادي George Priente فيعرفها على أساس أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف *

² * اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة ؛ حيث نجدها مرت ب4 مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي و فعالية هذا التأثير ؛ ما قبل كينز في القرن 19 تنظر إلى أن النقود هي عنصرا محايدا ، و بالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ، و إذا زادت كمية النقود للتداول مع نبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة 1929 و مع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام أكبر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية و في المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات (1951) أخذت السياسة النقدية

الجزائري من وجهة الإجراءات و التدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية و للنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي و كذا الاجتماعي. ذلك أن هذا التقييم يعد منطلقا لتحديد مجال و شروط و كيفية الانطلاق و إنعاش الاقتصاد الجزائري و إعادته إلى مسار النمو المتواصل و التنمية المستدامة ؛ يعد محور إدارة الطلب من المحاور الأساسية في برنامج التكيف التي يعد الجانب النقدي فيها بارزا.

تقدمت الجزائر للصندوق النقدي الدولي لاستخدام شريحة الاحتياط ، و ذلك في الربع الأخير من سنة 1988 ، و من تلك السنة عرفت الجزائر اتفاقات متعددة الأطراف مع الصندوق النقدي الدولي سنتطرق لها على النحو الآتي¹ :

الفرع الأول: الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989) :وافق الصندوق النقدي الدولي في إطار اتفاق التثبيت (30 ماي 1989) على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، كما استقادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988 .

❖ الإجراءات النقدية:أحدث هذا الاتفاق تغييرا جزئيا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفا على السياسة النقدية و علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و مواضيع نقدية أساسية أخرى مجالا له و قد تمثل هذا القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض،إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي هذا من جهة ، و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى².

❖ الكتلة النقدية : إن تفسير أداء السياسة النقدية وفعاليتها يُمكن التعرف عليه من خلال بعض المؤشرات النقدية وكذا العينية.بحيث خلال تلك الفترة تطورت الكتلة النقدية M1 بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى Le PIB سوى بمعدل 0.80% و هو ما بين الفجوة و المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية؛ مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية.

تتشكل المجاميع النقدية من :

M1 : (المتاحات النقدية)= هي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة التي يمكن استعمالها في أية لحظة لتسوية أية مبادلة. فهي إذن تشمل؛النقد المركزي (الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، والنقد القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية) + النقود الوداعية (تحت الطلب) للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات البريدية الجارية.

مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد -ميلتون فريدمان - و -والت هيلر- الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة ، بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية و أدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي ؛ إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي و خاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي . إن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي و خاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و الجزائر بدورها مرت فيها السياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق .

¹* بن عزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 189-190-191-و 192

²* بن عزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 176-177

M2: (الكتلة النقدية¹) = M1 + شبه النقود (الودائع لأجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية). أي أن الكتلة النقدية تتمثل في تلك الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى وسائل دفع.

M3: (سيولة الاقتصاد) = M2 + الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة (كأسهم والسندات)².

الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991): بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر و الصندوق النقدي الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها.

من أهم نتائج الاستعداد الائتماني الثاني التي تم تحقيقها؛ أنه عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني أتمم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي، واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01 دولار أمريكي إلى 18.47 د.ج؛ بعد ما كان 1 دولار يعادل 8.96 د.ج سنة 1990 فقط. الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية و المالية الوضع التالي :

- استمرار سلبية معدل الفائدة؛
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %؛
- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %؛
- توسيع القروض المقدمة لاقتصادية بنسبة 31.90 % ؛
- نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3 % بعد ما كان 11.3 % سنة 1990 ؛
- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64 % عام 1990؛
- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8 %؛

الفرع الثالث: الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل و القيود التي وقفت عائقا أمام إعادة التوازن الداخلي و الخارجي، لجأت حكومة " رضا مالك " ³ إلى الصندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 و من البنود التي أستهدها الإنفاق هي :

✓ تحقيق نمو مستقر و مقبول بنسبة 3% سنة 1994 و في سنة 1995 بنسبة 6 % ؛

✓ تخفيض حدة التضخم؛

✓ تحرير التجارة الخارجية من كل القيود و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛

المطلب الثاني: مسار أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة 1986-1988

¹ لقد إهتم فريدمان و تلامذته خلال الخمسينيات بعرض النقود ، فبرزت حينها تعريفات كثيرة للنقود ، و تم ترميزها بـ: M1- M2 و M3 لتظهر بذلك صعوبات و مشاكل إحصائية في ظل تعدد الأدوات النقدية و المالية المتاحة ، فكانت هذه الحالة مدخلا للانتقادات التي وجهت إلى النقيدين، و على الرغم من ذلك ، قد أصبحت إحصاءات عرض النقود بتعريفاتها السابقة الذكر أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية لا سيما النقدية منها بالنسبة لأغلبية الاقتصاديات ، بل أصبحت لها مكانتها حتى في السياسات المقترحة من طرف المؤسسات النقدية و المالية الدولية ،

² بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ، ص 257

³ نوفل سمايلي : إشكالية استقلالية البنوك المركزية ، دراسة حالة بنك الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،

فرع مالية ، قسم العلوم التجارية ، غير منشورة ، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسه ، عام 2003-2004

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية؛ و على أهدافها و أدواتها. و أن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي ألزم الحكومة المتعاقبة على وضع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاح النقدي لعام 1986 مروراً بإصلاح 1988 إلى غاية الوصول إلى إصلاح 1990 (قانون القرض و النقدي).

الفرع الأول: قانون القرض والنقد لسنة 1986:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد¹ يتمثل في قانون 12/86 المتعلق بنظام البنك و القرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي. أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية و المالية مهما كانت طبيعتها القانونية و هذا يتحقق وفق عدة قواعد أساسية هي² :

- 1/ تقليص دور الخزينة المتعاطف في تمويل الاستثمارات ؛
- 2/ إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية ؛
- 3/ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك (عن كانت هذه المهام تعوزها الآليات و الأدوات التنفيذية التي تكون في كثير من الأحيان مقيدة)؛
- 4/ من خلال هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية (إقامة نظام مصرفي على مستويين)؛
- 5/ القانون أعاد للمصارف و المؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ؛ كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها ، كما أصبح بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها³ ؛

الفرع الثاني: قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

قانون 1988 لم يخل من النقائص و العيوب، ولم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية ، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية عام 1988. وعليه هناك بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى و هذه القوانين، كما انه لم يأخذ بالاعتبار لمستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. و كان من اللازم أن يكيف لقانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، و في هذا الإطار بالذات جاء قانون 06/88 المعدل والمتمم

1* YADEL Farida- Le marché monétaire en Algérie – thèse en vue d'obtention du doctorat en sciences économiques ; France 1992 ; p 33

2 *BENISSAD Hocine : »La réforme économique en Algérie « ، 2ème Edition ،

3* خلال هذه المرحلة تم إنشاء مؤسستين مصرفيتين و هذا نتيجة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ، حيث تم إنشاء 1- بنك الفلاحة و التنمية

الريفية (بموجب مرسوم رقم 106/82 في 1982/03/13) جاء لرفع عن البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الزراعي ، و أصبح يمنح قروض بدون قيود او شروط صارمة

2- بنك التنمية المحلية (بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30) يقوم بنك التنمية المحلية بمختلف العمليات المصرفية المألوفة في البنوك التجارية، إلا أن مجال

اختصاصه يتمثل في منح القروض المختلفة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،

للقانون 12/86؛ وعلى هذا الأساس سيتمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي ؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛
- المؤسسات المالية غير المصرفية يمكن أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه ؛

الفرع الثالث: مسار السياسة النقدية خلال إصلاح الثمانينات:

لقد عرفت الجزائر كبقية الدول النفطية مأزقاً مالياً سنة 1986 على إثر سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، إذ نجد أن سعر البرميل الواحد من البترول سنة 1985 قد تجاوز 30 دولار أمريكي، لينخفض في سنة 1986 إلى 14.4 دولار أمريكي؛ لتتخفض بذلك العائدات المتأتية من صادرات المحروقات إلى مستوى 34.9 مليار دينار جزائري بعد ما كانت عند مستوى 63.3 مليار دينار جزائري سنة 1985 أي انخفاض العائدات النفطية بنسبة 50%.

على إثر هذه الأزمة النفطية شرعت الجزائر في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية دون تعديل سعر الصرف. بدأت الخزينة خلال الشطر الأخير من إصلاح الثمانينات تتسحب من عملية تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، ليشكل هذا الأمر إعادة الوظائف الأساسية للنظام المصرفي، إلا أن إصلاح 1988 واجهته صعوبات لم تكن متوقعة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ إذ:

- 1/- وصل معدل البطالة 20.1% من السكان النشطين سنة 1988،
- 2/- انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 87/86 مسجلاً نسبة -5.8% و -7.4% خلال 88/87،
- 3/- انخفاض الإنتاج الحقيقي، إذ سجل -1.1%، -2.1%، -2.9% للسنوات 1986 و 1988 و 1987 على الترتيب.

لينفجر الشارع الجزائري (أحداث 05 أكتوبر 1988)، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة انتقالية اقتصادياً وسياسياً، لتتناقص أهمية الحديث عن فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة (نظراً لطبيعة المرحلة ومتطلباتها)، ليلعب النقد آنذاك دور المتغير التابع للخطة المادية.¹

كما نجد متحصلات الخزينة من البنك المركزي تعرف قيمياً ملحوظة، ففي سنة 1986 تم تسجيل مبلغ 23.4 مليار د.ج وفي سنة 1988 تم تسجيل مبلغ 22.9 مليار د.ج. وهذا قد يعود إلى العجز الموازي المستمر الذي كان يجد مصدر تمويله من القطاع المصرفي، نتيجة أن الادخار الموازي غير قادر على

*1 بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ، ص 282

تغطية احتياجات الاستثمار الموزني، الشيء الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية، مما دفع إلى بروز موجات تضخمية مرتفعة في السنوات الثمانينات.

أما في ما يتعلق بمديونية الجزائر الخارجية خلال هذه الفترة فنجدتها تتكون أساساً من العملات "الساخنة"؛ بحيث نجد الدولار الأمريكي على قمة العملات التي سجل بها الدين الجزائري، وهذا ما يوحى بتركز الديون الخارجية بشكل كبير في الدولار ذي التغيرات اللامحدودة مما سيكون له تأثير على المديونية، والجدول أدناه يبين هيكل المديونية الجزائرية لسنتي 1988 و 1989¹. لتوضيح ذلك نأخذ الجدول التالي الذي يبرز تطور المديونية الجزائرية .

الجدول رقم: 01 : المديونية الجزائرية لعامي 1988-1989

الوحدة: %

العملات	1988	1989
الدولار الأمريكي	39.70	40.00
الفرنك الفرنسي	14.80	14.60
الين الياباني	19.60	15.60
الدوتش مارك الألماني	06.90	08.90
عملات أخرى	19.00	20.90
المجموع	100	100

المصدر: بنك الجزائر

المبحث الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على السياسة النقدية في الجزائر.

تعتبر الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية المختلفة التي عانت منها معظم الدول النامية والمتخلفة، المبرر الرئيسي لاهتمام هذه الدول بانتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبمساعدة من الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي²، والبنك العالمي³، والمنظمة العالمية للتجارة، وذلك من أجل رفع مستويات نموها الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها، وتصحيح اختلالاتها الاقتصادية والمالية .

المطلب الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية ما بين 1989-1993

¹ * BENISSAD Hocine :La réforme économique en Algérie – 2^{ème} Edition OPU. 1991 , p 115

² . أنشئ صندوق النقد الدولي سنة 1944 وبدأ مزاوله نشاطه سنة 1947 من أهم أهدافه ووظائفه تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار صوف العملات في كل الدول الأعضاء وتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وإبداء النصيحة والمشورة لمن يطلبها.

³ أنشئ البنك العالمي سنة 1944 وبدأ مزاوله نشاطه سنة 1946 ومن أهم وظائفه تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة البناء ويدعم دائما سياسات الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

باعتبار الجزائر إحدى الدول التي تعاملت مع تلك الهيئات المالية وخضعت لسياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي¹، خاصة بعد خروجها من المرحلة الاستعمارية باقتصاد منها والدعائم والجوانب، وأوضاع متدهورة، وصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد حاولت الحكومة آنذاك انتهاج سياسة اقتصادية في ظل النظام الاشتراكي، الذي أثبت فشله، مخلفا وضعا اقتصاديا أكثر تعقيدا، مما حتم عليها التوجه نحو اقتصاد السوق في ظل النظام الرأسمالي من أجل فتح آفاق تنمية جديدة.

الفرع الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية

سنة 1962 هو تاريخ كما يعلم الجميع فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى قانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13، كما تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 93/165 الصادر في 1963/05/07 لتقوم بعد ذلك بتأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم، نتج عنه ذلك مجموعة من البنوك 2 لتعويض وسدا لفرغ الناشئ في تأميم المصارف الأجنبية، وكل هذه الإجراءات جاءت في إطار المخطط الثلاثي. ليأتي بعد ذلك الإصلاح المالي لسنة 1971.

الفرع الثاني: البرنامج الاستعادي الائتماني الأول - ماي 1989 -

يعتبر أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في ماي 1989 من نوع "stand by" مدته 12 شهرا، تحصلت الجزائر إثره على 155,7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) ما يعادل 20 مليون دولار أمريكي، والتي استخدمت كشرية واحدة في ماي 1989، كما استقادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدر ب 315 مليون (DTS)، أي ما يعادل 360 مليون دولار، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 650 مليون دولار أمريكي.

هذا البرنامج تزامن مع حكومة "مولود حمروش" التي انتهجت الإصلاح السريع، عن طريق الصدمة، ورأت هذه الحكومة أن الأدوات الملائمة لتسيير نقدي ومالي فعال يتمثل في إصلاح ميادين القرض والأسعار الجبائية، بحيث يسمح بإعادة الاعتبار للعقلانية الاقتصادية تدريجيا على مستوى السوق والمؤسسة ويساعد على إقامة أدوات البحث لرفع الإنتاجية وإعادة انطلاق الاستثمار بشكل فعال³ و لتحقيق أهداف هذه الإجراءات اتخذت الحكومة آنذاك جملة من الإصلاحات منها: لإصدار قانون 12/89 المتعلق بالأسعار، كما تم

¹* أن سياسات الإصلاح الاقتصادي هي من نتائج التوسع في القضايا النظرية الاقتصادية الكلية، فهي تمثل حزمة من السياسات الاقتصادية التي يعدها كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، واللذان تم تأسيسهما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكانت متهما بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء فيها من أجل تنفيذ تلك الحزمة من السياسات، وأصبحت هذه البرامج من القضايا التي تطرح من قبل رجال الاقتصاد في مختلف المحافل الدولية.

2 سنلتي في هذا الإطار بتعرض لتأسيس البنوك الوطنية حسب تواريخها نشأتها دول الدخول في التفاصيل ووظائفها

- تأسيس البنك الوطني الجزائري BNA بالأمر رقم 178/66 المؤرخ في 1966/06/13.

- تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA بالمرسوم رقم 336/67 الصادر في 1968/05/14

- تأسيس البنك الخارجي الجزائري BEA بالمرسوم رقم 204/67 الصادر بتاريخ 1967/10/19

إصدار قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، فالملاحظ انه قبل صدور هذا القانون السياسة النقدية لم تكن فعالة و هذا نظرا لتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة، و من جهة أخرى ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى².

الفرع الثالث: البرنامج الاستعادي الائتماني الثاني - جوان 1991-

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني " Stand By " بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة في 27 أبريل 1991، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) مقسمة على أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون (DTS)³. ولقد سحب الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها⁴.

كما أن اتفاق التثبيت أعلاه تنفيذه يكون خلال عشرة أشهر فقط من جوان 1991 إلى مارس 1992، وتم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي مع حكومة مستعجلة هدفها إبرام الاتفاق قبل الانتخابات التشريعية المقررة يوم 27 جوان من السنة نفسها، وليس أمام الحكومة آنذاك مخرج للبحث عن مساندة من غير الهيئات المالية الدولية⁵. إلا أن الوضع الاقتصادي السائد آنذاك المتسم بتفاقم العجز في ميزان رؤوس الأموال نتيجة⁶:

- ✓ ارتفاع في التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى 614.
 - ✓ توسيع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.
 - ✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 37,90 %، رغم إجراءات التظهير المالي للبنوك والمؤسسات.
- وأمام هذه الأوضاع جاء برنامج حكومة بلعيد عبد السلام (جوان 1992) الذي أوقف المسار السابق وتوجه نحو العمل على النهوض بالقطاع العام ورفض رفضا مطلقا التعامل مع صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال رفضه لفكرة إعادة الجدولة وهذا ما دفع البعض إلى تصنيف برنامجه على أنه يهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق ولكن تحت إشراف الدولة ولذا اعتبرت حكومته على أنها تكرر الاقتصاد الموجه في شكل متجدد⁷. البرنامج كان يسعى إلى تحقيق التكيف الهيكلي دون مساعدة من الهيئات المالية الدولية للمحافظة على السيادة الوطنية، والانسجام الوطني، ومنه يجب الخروج من فخ المديونية من خلال الالتزام بدفع خدمة

³ * حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 52
⁴ * قانون 10/90 جاء باستقلالية أكثر للسلطة النقدية، و فغك بدخل التداخل بين القطاعين النقدي الحقيقي و تحديد الخزينة بإيعادها عن الائتمان ثم تنظيمه لميكانيزمات عمل الجهاز المصرفي لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

⁵ * بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 181
⁴ * خالدي الهادي، نظرية جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية - أطروحة دكتوراه، عام 1995، كلية العلوم الاقتصادية، فرع النظرية و التحليل الاقتصادي، الجزائر ص 196
⁵ * الاستعداد الائتماني الثاني كان يهدف بالدرجة الأولى على التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، و ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، كذلك تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار، ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات، و كذلك أسعار الصرف، و تكلفة النقود.

⁶ * بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 183
⁷ * BENISSAD Hocine : Algérie, restructuration et réformes économiques - 1979-1993- Alger OPU, 1994 ; P183

الدين اعتمادا على إيرادات الصادرات من العملة الصعبة وهذا ما يدركه برنامج حكومة عبد السلام الذي ركز على المحاور التالية:¹

- 1/ التحكم في التجارة الخارجية بحيث يجب أن تتماشى مع أهداف نمو الإنتاج؛
- 2/ التحضير لإنعاش مطرد للنمو الاقتصادي من خلال ايجاد تكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين وتركيب المنظومة المالية؛
- 3/ حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛
- 4/ التوفيق بين عمليات إنجاز ميزانية الدولة للتجهيز وبرامج السكن الاجتماعي مع مراعاة الأولوية المقررة؛

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية ما بين 1994-2005

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية سنة 1993 وضعية اقتصادية حادة رغم كل الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب الاقتصادية لما في ذلك، السياسة النقدية، هذه الوضعية دفعت بها إلى اللجوء مرة أخرى إلى المؤسسات النقدية الدولية لعقد اتفاقات جديدة معهم في إطار برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، تمثلت تلك الوضعية في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية نظرا لوجود عراقيل عديدة في وجه تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية (وجود العجز المالي إلى جانب العجز النقدي السالف الذكر وتمثل في ارتفاع مذهب في عجز الميزانية، صنف إلى ذلك الارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات والذي كان يمثل أكبر من 95% من حصة الصادرات في سنة 1994، في ظل انخفاض أسعار المحروقات، وتفاقم مشكلة البطالة وأزمة الديون الخارجية وعيى خدماتها والذي وصل إلى أكثر من 86 %²).

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية الجزائرية من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998

دراسة السياسة النقدية في هذه المرحلة بالذات تميزت بميزتين اثنتين هما: لجوء الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها ، وتجاوز الأزمة الحادة، و كذا تقديم صندوق النقد الدولي للجزائر قرضا يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998³.

أولا :السياسة النقدية في إطار البرنامج الاستعادي الائتماني الثالث أبريل 1994:

مرة أخرى لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، حيث تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 457,2 وحدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل مليار دولار أمريكي، يهدف إلى تحقيق الاستقرار

¹ خالدي الهادي، نظرية جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، أطروحة دكتوراه، 1995، كلية العلوم

الاقتصادية ، فرع النظرية والتحليل الاقتصادي ، الجزائر ، 246-247

² كل هذه القيود دفعت بالدولة الجزائرية إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق التثبيت ، والذي عرف بالاستعداد الائتماني الممدد لمدة سنة كاملة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995، بالإضافة إلى ذلك لجأت الدولة إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي (ماي 1995 إلى ماي 1998) وما زالت في إصلاحات رغم أنها غير مدعمة إلى يومنا هذا.

³ بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص ص 192-193

الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل خلال هذا البرنامج استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليتقارب مستواه من مستوياته السائدة في البلدان الشريكة اقتصادياً وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14% خلال فترة البرنامج، بعدما كان 21.5% في 1993.

لتحقيق الأهداف محل الاتفاق يتطلب اتخاذ إجراءات في مختلف السياسات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي¹ :

- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بواسطة تخفيض الدينار.
 - تحرير نظام التجارة الخارجية وكذا تخفيض خدمات الدين الخارجي في الأجل المتوسط والطويل.
 - الضغط على الطالب الداخلي خاصة عن طريق السياسة النقدية والميزانية الصارمة.
 - عودة النمو تتطلب نمو الإنتاج الفلاحي، قطاع البناء، الأشغال العمومية ، وكذا الاستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي.
 - في المدى المتوسط تحسين قطاع النفط والصادرات من غير المحروقات.
 - تكييف سعر الصرف على أساس 36 دج للدولار الأمريكي الواحد.
- ثانياً : السياسة النقدية في إطار اتفاق التمويل الموسع (1995 - 1998) :

بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي² ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بموجبه تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 1,8 مليار دولار أمريكي، هذا بعد أن قدمت الحكومة الجزائرية خطاب النية الذي تضمن محتوى تصحيح البرنامج الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال هذه السنوات. لقد استهدف الاتفاق إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، كما تم تسطير سياسة اقتصادية تُفضي إلى تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 05% خلال فترة البرنامج.

ولتوضيح أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج الاتفاق الموسع نأخذ الجدول التالي :

جدول 02 : أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج التمويل الواسع³

الفترة	الإجراءات
1994	إلغاء سقف المديونية البنكية ، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%

¹*كرمان عبد الوهاب ، "تقرير التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر ، مديا بنك الجزائر، بنك الجزائر، عدد خاص ، مارس 2001 ، ص 3

²* انضمت الجزائر إلى عضوية صندوق النقد الدولي في 26 ديسمبر 1963 وبلغت خصتها في سنة 1996 حوالي 914,4 مليون وحدة سحب خاصة أي حوالي 1,4 مليار دولار.

³* المصدر : الناشبي كريم وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والدخول نحو اقتصاد السوق واشنطن، صندوق النقد الدولي ، (1998)، ص ص 13، 14.

1994	إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية ، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنو
96/94	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1996/94	الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آنيا، بحققها بالسيولة عن طريق عملية تد
	الديون
	تنمية السوق النقدي :
1995	▪ وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي
1995	▪ وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة
1996	▪ وضع نظام عمليات السوق المفتوحة
1995	فرض معامل كفاية رأس المال ب 4% بتزايد للوصول سنة 1994 إلى معامل مكتب التسو
	الدولية (8%)
1995	تقوية قواعد الحيلة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطاء وإنشاء خطوط تسيير واضحة لل
	بالقروض المبرمجة
1996	إلغاء سقف هوامش الربح البنكية إلى 5%
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997
1996	التحضير لإنشاء سوق مالية :
1998/	▪ إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة.
	▪ إنشاء شركة تسيير بورصة القيم.
	▪ أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار دينار في فيفري 1998)
1997	إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمه المعايير التالية:
	▪ إنشاء نظام لتمويل بناء السكن.
	▪ وضع مخطط بناء تأسيسي بناء على نتائج المراجعة.
	▪ تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة في حساب الإدخار 1997
1997	الدخول بقوة إلى نظام التأمين - ودائع -
1998	التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام السريع

الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية الجزائرية من سنة 1999 إلى غاية 2005

أولا : من سنة 1999 إلى غاية 2000:

لقد انتهجت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات اقتصادية؛ومن ضمن هذه النتائج على المستوى النقدي نذكر ما يلي:

توسع الكتلة النقدية (M2) بنسبة 6% خلال السداسي (مقارنة بشهر ديسمبر 1999) بحيث انتقلت من 1468,461 مليار دينار إلى 1556,458 مليار دينار، ونذكر ان الكتلة النقدية تزايدت بنسبة 12,9 % سنة 1999. (5,5 % خلال السداسي الثاني من السنة نفسها) ويندرج هذا التوسع المعدل في إطار الانخفاض المسجل خلال السنوات الماضية.

ويفسر هذا الانخفاض بتراجع القروض الداخلية التي انتقلت من 159,021 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر إلى أقل من 22,512 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2000. كما أن الموارد الخارجية الصافية لبنك الجزائر شهدت تزايد احتياطات الصرف، حيث انتقلت من 152,596 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر 1999 إلى 419,963 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2000 ثم إلى 774 مليار دينار خلال السداسي الثاني مسجلة زيادة قدرها 84,30%.

ثانيا من سنة 2001-2005 :

بفضل تطور السوق البترولية تستفيد الجزائر من ظرف مالي مناسب وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يتميز الوضع الحالي بقابلية استمرار التوازنات المالية الخارجية التي تقوم خاصة على الفائض في الحساب الجاري في سنة 2000 وانخفاض نسبة المديونية إلى 19.8% في السنة مقابل 47.5 % في سنة 1998. وعلى الرغم من التحسن في أسعار المحروقات فان معدل النمو في الخمس سنوات الأخيرة والمقدرة بـ 3 % يبقى غير كاف للاستجابة للحاجات الملحة للسكان لا سيما في ميدان التشغيل¹.

ما ميز هذه المرحلة الظرف المالي والنقدي هو إنهاء المسار الطويل لتطهير البنوك الذي شرع فيه في بداية تسعينيات القرن الماضي وانتهت هذه العملية بفضل الدفع الهام الذي قامت به الخزينة لصالح البنوك فقد قامت بتخفيض ودائعها في البنك الجزائري من 416.8 مليار دينار من السنة نفسها الشيء الذي أدى إلى إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي بشكل بلغ مستوى الصفر لذا فإن هذه المنظومة في وضعية أفضل تسمح بأن تؤدي الدور المنوط بها في الوساطة المالية وتمويل النشاط الاقتصادي ؛ حيث تم تسجيل زيادة حجم احتياطي الصرف الذي انتقل من 15.2 مليار دولار إلى 17.9 مليار دولار خلال السنة نفسها. في حين المديونية الخارجية قدرت نهاية 2001 بـ 22.5 مليار دولار مقابل 25.2 مليار دولار سنة 2000 و 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، غير ان خدمة الديون بقيت مستقرة تقريبا .

المبحث الثالث : الوضعية النقدية بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع

إن الهدف من إقامة نظام مالي فعال هو ضمان توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويستجيب للتغيرات. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة وتطورات تكنولوجية وابتكارات مالية ضخمة ومتصارعة ومع هذا التطور المتصارع وضرورة الاستجابة وبكفاءة لها تبرز أهمية التقييم والرقابة على التطور المالي لتقليل مخاطر الفشل المالي والمحافظة على أمان النظام المصرفي واستقراره.

¹ *1 CNES, Rapport sur la conjoncture économique et social du 2^{ème} semestre 2001 200^{ème} session plénière, p 121.

المطلب الأول: تطورات الكتلة النقدية:

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 03 : تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1998-2005

الوحدة :مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية	1592.5	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3354.9	3738	4146.9
1/ النقود	826.4	905.2	1048.2	1238.5	1416.3	1631	2160.5	2422.7
1-1/ نقود حاضرة (ورقية)	390.4	440	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921
1-2/ نقود كتابية	436	465.2	563.7	661.3	751.6	849	1286.2	1501.7
2/ أشباه النقود	766.1	884.2	974.3	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2

Source :

- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, P :111
- Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005, P: 185 .

من خلال الجدول، نلاحظ أن الكتلة النقدية تطورت بشكل متزايد بين سنة 1998 و 2005 أي بنسبة تقارب 160%، و هذا بسبب عاملين هما : الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج سنة 1998 إلى 4.4179 مليار دج سنة 2005¹، وكذا تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له غلاف مالي قدره 07 ملايين دولار (حوالي 520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 .

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بين 22 % و 24 % أما بالنسبة لنسبة النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) عرفت تذبذبا إلى غاية 2001 ثم بعد ذلك أخذت اتجاها تصاعديا. وتبرز مجمعات الأصول الخارجية كعامل محدد للاتجاهات النقدية خلال سنة 2004، حيث ارتفعت من 9.2325 مليار د.ج نهاية 2003 إلى 3109 مليار دج نهاية ديسمبر 2004، وقد تجاوزت الأصول الصافية الخارجية سنة 2004 الكتلة النقدية في التداول والودائع تحت الطلب وبلغت 5.83% من الكتلة النقدية مقابل 5.9% نهاية 1999 و 1.60% نهاية ديسمبر 2002 و 8.69% نهاية ديسمبر 2003 وتعتبر

1 * Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, P : 111

هذه ظاهرة نقدية جديدة تميز الاستقرار النقدي في الجزائر وتؤدي دورا محوريا في التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات الصرف العامل الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية¹.

المطلب الثاني: سير السياسة النقدية

عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك الجزائر، في ذلك و قد كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام 1994-1998 ممثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر؛ بعد ذلك برز منذ عامي 2001-2002 النقد الأساسي (القاعدة النقدية) كهدف وسيط² (أي إستعادة السيولة و الاحتياطي الإلزامي). إنسمح إصلاح أدوات السياسة النقدية، التي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994، بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر.

خلال أفريل 2002 تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة و المتمثلة في إمتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، بحث تم امتصاص جزءا كبيرا من الفائض بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار دج؛ لكن من أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية؛ وقد وضع بنك الجزائر مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 وذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة وتقادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الإجباري بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك و تم رفعه إلى 6.55% في شهر ديسمبر بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة appels d'offres المعروضة³.

المبحث الرابع: تحديات أداء السياسة النقدية وعوائقها بالجزائر

يقصد بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (ممثلة في المصرف المركزي) للتأثير على كمية النقود و حجم الائتمان في الاقتصاد و يكون الغرض من هذه السياسة هو تحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل المحافظة على استقرار الأسعار و محاربة التضخم أو تنشيط الطلب في حالة الركود الاقتصادي، و من ثم زيادة الدخل و التشغيل او المساعدة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل توازن المدفوعات الخارجية،

¹ Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, PP : 129 – 134

² Conseil National Economique et Social : »Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie « 26ème Session Plénière ; juillet 2005 ; p 75

³ محمد لقصاصي: (الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر؛ صندوق النقد العربي، أبو ظبي، عام 2004

استقرار معدل الصرف¹، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الإنتاج والأسعار.

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي الخاص والعام، قطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي.

01/ القطاع الحكومي والعائلي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها .

أما القطاع العائلي، ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص .

02/ قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخل والأداء الاقتصادي.

03/ القطاع المالي الخاص و العام: يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة.

04/ القطاع الخارجي: أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى، في حين أن المستهلكين الأمريكيين لا يخلو طعامهم من

1* مصطفى جعوان : النظام المصرفي الجزائري ، إشكالية الاندماج في النظام المصرفي العالمي ؛ رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع مالية ، قسم العلوم التجارية ، غير منشورة المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي ، تبسة عام

فاكهة من دول أخرى مثل موز الهند ورأس¹ والجزائر مثلاً تحتاج إلى قهوة من البرازيل في حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بترول الجزائر، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدراً أساسياً لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات.

الثالث : تحديات السياسة النقدية و عوائقها بالجزائر

إن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأسس بصفة خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن، لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق، من بينها:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية بالتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية (الدولار الأمريكي)، إذ ينجر عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة العمومية التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير سيئ على مسار السياسة النقدية في الجزائر، كما أنه في ظل اعتماد الجزائر على منتج واحد بصفة مرتفعة (وهي لا تتحكم في سوقه)، سينتج عنه عدم فعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره إجراءً يحسن من الوضع الخارجي.

- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل؛ والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذات النشأة الحديثة، إذ تم إحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم: 10/93 الذي نص على ثلاثة أنواع من الهيئات:

1- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، لضمان حماية المستثمرين من جهة، حسن أداء السوق وشفافيته من جهة أخرى،

2- مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV)، وظيفتها تنظيم وتسيير دوران صفقات القيم المنقولة،

3- وسطاء العمليات البورصية (IOB)،

وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يثقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق المتوجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الإنتاجي الضعيف، وعدم نضج القطاع الخاص، وهو ما يفسر بسيطرة القطاع المؤطر على الأقل حكومياً على البورصة.

- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يوضح عدم الثقة في القطاع البنكي الخاص؛ أو بالأحرى قلة التعامل المصرفي كلية لتبقى العلاقة التاريخية بين القطاع العام العيني والقطاع العام النقدي تلعب دورها في الوساطة المالية .

لتوضيح أكثر لنا الجدول أدناه :

1* جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1988، ص 514 .

جدول رقم 04 : هيكله القروض المصرفية بحسب طبيعة القطاع

الوحدة: مليار دينار (نهاية الفترة)

البيان	السنة	2000	2001	2002
قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك عمومية	701.812	735.098	715.834	
قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك خاصة	-	4.989	-	
قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك عمومية	264.872	297.916	368.956	
قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك خاصة	26.369	39.696	181.252	
مجموع القروض الموزعة	993.053	1077.699	1266.042	
نصيب البنوك العمومية	%97.3	%95.9	%85.7	
نصيب البنوك الخاصة	%2.7	%4.1	%14.3	

Source : Banque d'Algérie Rapport – Juin 2003 ; OP-CIT .P 54

و عليه فإن نجاح السياسة النقدية يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط من أبرزها :

- 1- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة لابد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين
- 2- لا بد من توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة
- 3- العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي
- 4- العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة
- 5- لا بد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها
- 6- تكثيف البيئة المصرفية ، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية المحلية و الأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة و التنافسية
- 7- يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك ، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة و ذلك في حدود ما للدولة من حقوق و ما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة)
- 8- تحسين و تنويع الخدمات المقدمة للمدخرين و إتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تكرير وسائل الدفع و تعميم استعمالها .

خاتمة

شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، و مست الإصلاحات جميع القطاعات

الاقتصادية و كغيره من القطاعات ، شهد القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون القرض و النقد في أبريل 1990.

إن السياسة المصرفية و المالية لبلادنا نظمها في بادئ الأمر من الناحية التشريعية قانون النقد و القرض (10/90) الذي عرف تطبيقات ميدانية لم تمكن في كثير من الأحيان من السير الحسن للنشاط المصرفي و المالي على الرغم من عملية التطهير التي عرفت البنوك و المؤسسات المالية العمومية ، تطبيق نتج عنه ازدواجية في التسيير ، و غياب تنسيق مؤسساتي صعبت في إرساء السياسة الاقتصادية المسطرة ، و هي النقائص التي أثرت سلبا على توازنات المنظومة المصرفية لا سيما من حيث تعبئة الادخار الوطني و تمويل الاستثمار.

وقد سمحت هذه الاختلالات في مراجعة لميكانيزمات التنظيمية للنظام المصرفي بأمر رئاسي صادر سنة 2003 قصد ترقية أدوات الضبط النقدي و المالي ، و تصحيح هذه الاختلالات خاصة في مجال الإشراف على السوق النقدية و كذا تعزيز مراقبة البنوك و المؤسسات المالية ، و التحكم أكثر في الأخطار المرتبطة بالصرف و نسب الفوائد و التداول النقدي، و تحسين أساليب تسيير و متابعة المديونية العمومية الداخلية و الخارجية و تسهيل تبادل المعلومات بين السلطة النقدية و الجهاز التنفيذي .

أما فيما يخص برامج الإصلاح النقدي و المالي له تكاليف اجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع ، حسب صندوق النقد الدولي ، فغن نسبة الطبقة الفقيرة تقارب 50% من العدد الإجمالي منهم 25% يعيشون تحت خط الفقر، وعلى الرغم من تحسن القدرات المالية لدى البنوك العمومية من جراء تحسن الوضعية الاقتصادية للبلاد يبقى المتعاملين الاقتصاديين بما فيهم الخواص يعانون من صعوبات من الاستعادة من القروض البنكية .

المراجع :

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2004 .

2- BENISSAD Hocine :La réforme économique en Algérie – 2^{ème} Edition OPU. 1991

3- BENISSAD Hocine : Algérie , restructuration et réformes économiques – 1979-1993- 1994 OPU, Alger

4- Karim Djoudi –Marché Monétaire et refinancement des banques –(Banque d'Algérie) 1995

5- على توفيق الصادق، وآخرون: السياسات النقدية الدولية العربية ؛ صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996

6- د.صالح مفتاح : النقود و السياسة النقدية – أستاذ محاضر ، جامعة بسكرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، عام 2005

- 7- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1988
- YADEL Farida- Le marché monétaire en Algérie – thèse en vue d'obtention du doctorat en sciences – 8économiqes ; France 1992 .
- 9- على توفيق الصادق، وآخرون: السياسات النقدية الدولية العربية ؛ صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996،
- 10- خالد الهادي ، نظرية جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية – أطروحة دكتوراه ، عام 1995 ، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع النظرية و التحليل الاقتصادي ، الجزائر
- 12- حميدات محمود : مدخل للتحليل النقدي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، عام 1996
- 11- محمد لقصاصي: (الوضع النقدي و سير السياسة النقدية في الجزائر ؛ صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، عام 2004
- 12- الامر 03-11 في 26 اوت 2003 المعدل و المتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27 اوت 2003
- 13- Banque d'Algérie : Le système de paiement en Algérie – Etat des lieux – , OP.CIT
- 14- Conseil National Economique et Social : »Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie « 26ème Session Plénière ; juillet 2005
- 15- بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي . دراسة حالة الجزائر .؛ (جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997 .